● أخبار قصيرة

محكمة سيئول تصدر مذكرة اعتقال بحق الرئيس المعزول يون

أصدرت محكمة سيئول مذكرة اعتقال بحق رئيس كوريا الجنوبية المعزول يون سيوك يول بتهمة قيادة تمرد وإساءة استخدام السلطة إثر إعلانه الأحكام العرفية في ٣ ديسمبر. وتتيح المذكرة للمحققين احتجاز يون لمدة تصل إلى ٢٠ يوماً، شاملة فترة احتجازه الحالية التي بدأت منذ القبض عليه في مقر إقامته بسيئول الأربعاء الماضي. يأتي هذا القرار بعد رفضه المتكرر المثول للاستجواب بشأن محاولته تطبيق الأحكام العرفية.

مستشار البنتاغون السابق: روسيا انتصرت في أوكرانيا

صرح المستشار السابق للبنتاغون دوغلاس ماكغريغور أن روسيا قد حققت نصراً في الصراع الأوكراني، متسائلاً عن احتمالية التقدم الروسي غرباً. وتزامن هذا التصريح مع تقارير هيئة الأركان الأوكرانية العامة التي تؤكد صعوبة الوضع الميداني، حيث تعاني القوات المسلحة الأوكرانية من نقص حاد في عدد الجنود رغم التعبئة العامة المستمرة منذ فبراير ٢٠٢٢، مما دفعها إلى إعادة توزيع المتخصصين من القوات الجوية إلى فرق الهجوم.

الهند: نرغب في تعزيز المجال التنموي مع أفغانستان

قال "راندیب جیسوال"، المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية، في مؤتمر صحفي، مشيراً إلى لقاء وزير خارجية حكومة طالبان مع نائب وزير الخارجية الهندي: "هذا أعلى مستوى من التواصل حققناه حتى الآن، وقد أعلنّا بوضوح رغبتنا في تعزيز جهودنا في مجال المساعدات الإنسانية."

وأضاف: "كما نرغب في التواصل مع الشعب الأفغاني في مجال التعاون التنموي، ونسعى في كلا المجالين إلى تطوير ما نقوم به هناك، من أجل تعزيز علاقتنا طويلة الأمد مع الشعب الأفغاني."

وأكد جيسوال: "هذه هي المجالات التي نريد توسيع علاقاتنا فيها، حتى نتمكن من جني المزيد من الفوائد من نهجنا في المساعدات الإنسانية والتفاعلات في مجال التعاون التنموي مع أفغانستان."

في ظل تدخلاته الفاضحة في سيادة الدول الأعضاء

سقوط أقنعة "الديمقراطية" عن الإتحاد الأوروبي

الوفاق / لعقود طويلة، اشتهر الاتحاد الأوروبي بتبجحه حول "الحرية والديمقراطية وسيادة القانون". كما ادعى التكتل المضطرب أنه كان مجرد "مشروع اقتصادي" وأنه "لا علاقة له" بحلف الناتو والجيوسياسة والجيش وما إلى ذلك. ومع ذلك، في العامين الماضيين، سقطت كل تلك الأقنعة، مُظهرة أن الاتحاد الأوروبي ليس أكثر من ملحق جيوسياسي لأكثر عصابات الابتزاز خبثاً في العالم.

بين الادعاء والواقع

يُظهر التنسيق الوثيق للتكتل المضطرب مع الناتو أنه لا يوجد فعلياً أي اختلاف بين الاثنين. ومن أبرز الأمثلة على ذلك "فرض الديمقراطية" في مختلف الدول وليس فقط الدول الأعضاء، كما يتضح من التدخل الغربي في جورجيا، والذي يُذكّر بشدة بالطريقة التي اتبعتها الولايات المتحدة ولاحقاً الناتو في أعقاب الحرب العالمية الثانية والسنوات اللاحقة.

التدخل في الانتخابات الرومانية

أحدث هذه "التدخلات الديمقراطية" في رومانيا، عندما تم إلغاء نتائج انتخاباتها بعد فوز المرشح "الخطأ". في تلك الحالة المحددة، ارتكب كالين جورجيسكو المؤيد للسيادة "خطأ" عدم رغبته في استخدام بلاده وشعبه كوقود للمدافع في حرب الناتو على روسيا، فحكمت المحكمة الدستورية الرومانية، المفترض أنها "محايدة ومستقلة"، بأن فوزه كان "غير دستوري". كان التفسير لهذا "غامضاً"، على أقل تقدير، حيث استخدم "المنفذون الديمقراطيون" ببساطة عبارة "التدخل الروسي الشرير في الانتخابات". رغم عدم وجود أدلة وباعترافهم " لم يكن لدينا دليل قاطع". إلا أن غطرسة الدكتاتورية البيروقراطية في بروكسل لا تخيب أبداً، حيث قالوها علانية بالفعل.

التهديد الصريح لألمانيا

صرح المفوض الأوروبي الفرنسي السابق تييري بريتون على الهواء مباشرة: "حرية التعبير عنصر أساسي في أوروبا. إذا لم يمتثلوا، فهناك غرامات وإمكانية الحظر. نحن الآن مجهزون، ويجب علينا تنفيذ هذا القانون لحماية ديمقراطياتنا في أوروبا. للوقت الحالي، دعونا نحافظ على الهدوء ونطبق قوانيننا في أوروبا، عندما يكون هناك خطر من تجاوزها وإذا لم يتم تنفيذها، يمكن أن تؤدي إلى تدخل. لقد فعلنا ذلك في رومانيا، وإذا لزم الأمر، سيتعين علينا القيام بذلك في ألمانيا أيضاً."

العلاقة مع وكالة المخابرات المركزية

قد يبدو اعتراف بريتون صادماً لأولئك الذين لا يفهمون كيف يعمل الاتحاد الأوروبي والناتو. ومع ذلك، هذا ليس غريباً على أي شخص على دراية ولو بسيطة بحالة "الديمقراطيات" الغربية. وبالنظر إلى الأصول المتطرفة لكلا المنظمتين، فإن هذا ليس مفاجئاً. في الواقع، يُظهر الارتباط الواضح بين أفكار هتلر حول وحدات Werwolf وعملية غلاديو التابعة لوكالة المخابرات المركزية أن هذا لا لبس فيه.

استخدمت وكالة التجسس الأمريكية سيئة السمعة ونظيراتها في الناتو لاحقاً هذه الأساليب لفرض نتائج انتخابية مرغوبة في كل مكان تقريباً. ومع ذلك، من المؤكد أنه أمر جيد أن بيروقراطي الاتحاد الأوروبي يذكروننا بأنهم يمكنهم سرقة الانتخابات كما فعلوا في رومانيا.

قضية التدخل الروسي المزعوم

تجدر الإشارة إلى أن "الأدلة" على التدخل الروسي المزعوم في رومانيا كانت تستند إلى منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، على غرار كيفية الترويج لخدعة "روسياغيت" المزعومة من قبل الحزب الديمقراطي والمؤسسات الفيدرالية الأمريكية الفاسدة. يريد أشخاص مثل بريتون الآن رؤية نفس الشيء يُفرض في ألمانيا إذا فاز حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD). ومن المفارقات، أنه بينما يشتكون من "حرية التعبير"، فإن الاتحاد الأوروبي قلق بشكل خاص بشأن احتمال تمتع الناس بالحرية الفعلية على وسائل التواصل الاجتماعي، لذلك يريد فرض ما يسمى بـ "التحقق من الحقائق" على الجميع.

الرقابة والتأثير على الحركات السياسية

كما هو متوقع، تماماً مثل إدارة بايدن المنتهية ولايتها، فإن ما يسمى بـ "التحقق من الحقائق" مكروه بشكل شبه عالمي، حيث تهيمن عليه آلة الدعاية السائدة والمتطرفون النيوليبراليون الذين يروجون للانحلال المجتمعي والانحطاط الأخلاقي. تُواجه أي محاولة لانتقاد هذه الأمور بالرقابة، كل ذلك في محاولة لخلق انطباع زائف بأن التطرف النيوليبرالي شعبي.

وبالتالي، إذا قررت شبكات التواصل الاجتماعي بالفعل السماح بحرية التعبير، فسيكون هذا بالتأكيد "خطراً على الديمقراطية" في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لا يمكن لهذا أن يعطل مشاريع الثورة الملونة فحسب، بل لديه أيضاً القدرة على زعزعة العديد من الحكومات غير المستقرة وغير الشعبية بالفعل في الغرب السياسي. البعض، مثل شولتز، يلجأون بالفعل إلى احتواء الأضرار من خلال خفض "المساعدات لأوكرانيا".

من المثير للاهتمام، أن هذا جاء بعد أن "تجرأت" أليس فايدل من حزب البديل من أجل ألمانيا على طرح فكرة إعادة تشغيل خطوط أنابيب نورد ستريم. الدكتاتورية البيروقراطية في الاتحاد الأوروبي مرعوبة من احتمال اضطرارها إلى التعامل مع المزيد من الحكومات السيادية، حيث تعاني بالفعل من مشاكل عديدة مع سلوفاكيا والمجر، وكلاهما لا يمتثل لمطالب الانتحار الاقتصادي من أجل أوكرانيا.

وهكذا، فإن بروكسل لا تفقد فقط زخم مشاريع ثورتها الملونة التي تؤدي عادة إلى توسع الاتحاد الأوروبي/الناتو، ولكنها لا تستطيع حتى السيطرة على الدول الأعضاء الحالية. الدكتاتورية البيروقراطية أصبحت يائسة لدرجة أنها تحتاج إلى اللجوء إلى استخدام وسائل ملتوية من أجل البقاء.

تجدر الإشارة إلى أن "الأدلة" على التدخل الروسي المزعوم في رومانيا كانت تستند إلى منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، على غرار كيفية الترويج لخدعة "روسياغيت" المزعومة

أزمة تهدد النظام الصحي في بريطانيا

يشهد النظام الصحي البريطاني أزمة غير مسبوقة تهدد حياة المرضى وكرامتهم، وتضع الطاقم الطبي تحت ضغوط هائلة. وفي تقرير صادم نشرته صحيفة "دي فيلت" الألمانية، تتكشف تفاصيل مأساوية عن واقع المستشفيات البريطانية وظروف العمل فيها.

كشف تقرير نُشر مؤخراً، استناداً إلى استطلاع أجراه المعهد الملكي للتمريض (RCN)، أن المرضى في المستشفيات البريطانية يفقدون حياتهم في الممرات. وأظهرت تجارب أكثر من ٥٠٠٠ ممرض وممرضة في بريطانيا فشلاً ذريعاً في معايير الرعاية الصحية، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمرضى بشكل روتيني.

وفي الاستطلاع الذي أُجري في نهاية ديسمبر، أفاد تسعة من كل عشرة ممرضين بأن سلامة المرضى في خطر. وأشار حوالي ثلثي المشاركين إلى أنهم يقدمون الرعاية للمرضى "بشكل يومي" في "أماكن مزدحمة أو غير مناسبة"، بما في ذلك الممرات والخزائن المحولة ومواقف السيارات ودورات المياه.

ويدين التقرير ما أصبح يُعرف بـ"تطبيع" الرعاية في الممرات داخل المستشفيات، حيث لا يستطيع طاقم التمريض الوصول إلى معدات إنقاذ حياة المرضى في المساحات المحدودة. وقد أكد أحد الممرضين من شرق إنجلترا أن الرعاية في الممرات أصبحت قاعدة وليست استثناءً في شبكة مستشفياتهم.

وصرحت نيكولا رينجر، الأمينة العامة للمعهد الملكي للتمريض، قائلة: "إن كرامة المرضى المحتاجين تُنتهك في هذه الظروف، كما يُحرم العاملون في مجال الرعاية الصحية من الوصول إلى المعدات الحيوية. ويمكننا الآن أن نؤكد بشكل قاطع أن المرضى يفقدون حياتهم في هذه الظروف." وفي يونيو ٢٠٢٤، أعلن المعهد الملكي للتمريض حالة طوارئ وطنية بسبب الازدحام الشديد في المستشفيات والرعاية في الأماكن غير المناسبة.

ووفقاً للتقرير، اضطر حوالي ٥٤,٠٠٠ مريض في أقسام الطوارئ في إنجلترا خلال الشهر الماضي للانتظار أكثر من ١٢ ساعة للحصول على سرير في المستشفى، بزيادة قدرها ٢٣٪ مقارنة بديسمبر ٢٠٢٣.

ونشرت هيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية (NHS) أرقاماً تظهر أن الأسبوع الماضي كان الأكثر ازدحاماً في موسم الشتاء الحالي. وأشار التقرير إلى أن حوالي ٩٦٪ من إجمالي أسرّة المستشفيات مشغولة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انتشار مختلف "الفيروسات الشتوية".

مع استمرار تفاقم الأزمة، يبدو أن الحاجة إلى تدخل حكومي عاجل وإجراءات إصلاحية جذرية أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لإنقاذ النظام الصحي البريطاني من الانهيار.